خطة لسد

احتياجات ليبيا من اليد العاملة

دكتور على رفاعه الانصارى*

كثيرا ما نسمع صيحات عن اليد العاملة احداها تقول أن ليبيا تشكو عجزا فى اليد العاملة .

واحداها تقول هناك عاطلون لا يجدون عملا .
وأخرى تقول عندنا بطالة مقنعة وتضخم فى الجهاز الادارى .
ورابعة تنادى استكملوا النقص من اليد العاملة الاجنبية .
وأخرى تنادى اقفلوا الباب .

هذه الصيحات تناقض احداها الاخرى وكل منها يستند الى أرقام من الاحصاء فأين تكمن الحقيقة ؟

هذا هو ما أرادت هذه المقالة أن تعالجه أملا فى الوصول الى الحل .

فى الفاتح من سبتمبر سنة ١٩٦٩ قامت الثورة الليبية المجيدة تنادى بالحرية والاشتراكية والوحدة ـ ومن التطبيقات التى ظهرت لهذه المبادىء ـ وأخصها مبدأ الاشتراكية ـ وضع الفئة العاملة من الشعب فى وضعها السليم ووضع الاقتصاد الوطنى فى خدمة الاهداف الوطنية بل والتخلص من السيطرة الاجنبية فى بعض القطاعات ـ وتفضيل العنصر الوطنى فى ملء احتياجات العمل وأن لم يكف فتستوفى الاحتياجات من العناصر العربية الاخرى ان وجدت ، فان لم توجد فمن العناصر الاجنبية .

غير أن أهم التغييرات التى سوف تطرأ على الاقتصاد الليبى هو اعادة النظر

---

* أستاذ ادارة الاعمال بكلية الاقتصاد والتجارة ـ بنغازى .

فى مشروعات التنمية الاقتصادية للسنوات الخمس القادمة فقد كانت الخطة الـ
تحتوى على كثير من المشروعات التى تتصف بالبذخ أو عـدم ضرورتها اللـ
ـ كما أن الكثير منها كان ولا زال مخصصا لميادين الخدمات ولها الاولوية
مشروعات الانتاج •

ولا زال الوقت مبكرا لمعرفة الاتجاهات بالدقة مما يجعل الامـر متعـ
لاصدار أحكام سليمة ولكننا سنحاول ابراز الحقائق وهى وحدها ستشير الـ
حلول تبرز للرؤيا فى الافق وسوف نحاول استشفافها عبر جيل من السكان
أن الموضوع يتصل بالمستقبل على المدى البعيد •

لقد كان الباعث على اجراء هذا البحث هو اختلاف، النظرة بين عهدين ،
الثورة والعهد البائد ـ فان العهد البائد مع احساسه بضخامة المشكلة لم يحا
أن يضع لها الحل الصحيح بل بذل محاولات متخاذلة هنا وهناك بحيث لم يعا
المشكلة علاجا جذريا وأحيانا عمد الى اجراءات كانت نتيجتها مضاعفة المشكلة حد

فمثلا لم تؤخذ أمور التدريب مأخذا جديا لتتسع دوائره أفقيـا ورأ
فتتناول الاعداد والتخصصات والمستويات التى تحتاجهـا البلاد ولـم يحـا
المسئولون علاجا لتضخم الجهاز الحكومى فى مختلف قطاعاته ، بل ساروا على
العكس وأضافوا اليه اعدادا أخرى من الموظفين ـ وكان للمعاونات الاجتماعية أثر
المنعكس على البطالة والتقاعد ـ ولم يضبط التزاوج الحادث بين من يسـجلو
أنفسهم مزارعين مرة فيفيدون من المنح والمعونات والقروض الزراعيـة وبين م
يفتتحون محالا تجارية أو هم مسجلون موظفين أو مباشرين فى دوائر أخرى ـ وا
يفتح باب العمالة الخارجية صريحا لاستجلاب العناصر الصـالحة بل ترك أمـ
للاهواء ولمحاولات المرور من ثغرات القـانون والتحايل على نصوصه ـ والغريب
أن العمل الاجنبى لم ينقص بناء على هـذه القيـود بل زاد فى عـدده غير مرا
المصـلحة الوطنيـة •

ومع أن الثورة لا تزال وليدة فقد أبرزت هذه المشكلة ونادت بالتفكير العلم
للمساهمة فى ايجاد الحلول ونرجو الا يمضى كبير وقت الا وتكون الخطة السلي
قد خططت ووضحت الاهداف والوسائل لتحقيقها .

لقد وضعت خطة هذا البحث لتتناول أولا المصادر المتاحة التى يستمد منها عرض العمل ثم تحليلا عن القوة العاملة الحالية بمختلف، تصنيفاتها وتوزيعاتها على القطاعات الاقتصادية المختلفة ــ والتعرض لامكانيات التدريب مع بذل محاولات لتقدير احتياجات البلاد من اليد العاملة فى السنوات الخمس القادمة . ولقد اعتمدنا على احصاءات مصلحة الاحصاء والتعداد وعلى تقارير مصلحة العمل الرسميه . وانا نعترف من الآن أن البحث يفتقر الى المسح الميدانى باجراء الاستقصاءات بين الجهات الحكومية والشركات والمؤسسات لمعرفة الرأى ووجهة النظر والاحتياجات على الطبيعة ومن مصادرها الاولية لتدعم الاستنتاجات التى نتوصل اليها .

مصـــــادر العمـــل :

لما كان القطاع الذى نبحث عنه هو القوة العاملة فى ليبيا كان لا بد مــن الاهتمام باحصائياتها وتوزيعاتها حسب العمر والجنس والنشاط الاقتصادى والمهنة وقد جرت عادة الباحثين أن ينظروا الى الوراء ليتعرفوا على الحاضر وكيف تطور الامر مع الزمن حتى وصل الى الوضع الراهن ــ كما يؤخــذ الوضــع الراهــن مؤشرا لمــا سيكون عليه المستقبل .

سنحاول أولا التحدث عن المصادر التى تستمد منها القوة العاملــة باحثين عرض العمل وعما اذا كانت موارده فى طريقها للنماء فنستطيع أن نطمئن للمستقبل أم تتجه الى الانكماش بحيث نجزع من مواجهة الموقف، أو أن النمو فى حد ذاته لا يساير النمو الاقتصادى المنتظر للبلاد فنحتاج الى ايجــاد التوازن الدقيق بين العرض والطلب خاصة وأن المشكلة حتى وان كانت اقتصادية الا أن لها جوانب اجتماعية بعيدة الخطر .

(أ) الخصـــب الســـكانى :

ان أولى الخطوات تأتى فى التعرف على الخصب السكانى وأقرب الاحصاءات الكاملة هى احصاء سنة ١٩٦٤ غير أن المجتمع الليبى قد تحرك كثيرا بعد عام ١٩٦٤ بحيث لم تعد تلك الارقام تمثل الواقع لا فى عدد السكان ولا فى عدد المتعلمين

ولا فى عدد العاملين بل يحتاج الامر الى جهد من رجال الاحصاء فى تقـدير تلك النواحى تقديرا دقيقـا .

فمثلا كان عدد السكان حسب احصاء سنة ١٩٦٤ هو ١ر٥٦٤ر٣٦٩ فى حين أن تقديراته لعام سنة ١٩٦٧ ١ر٧٤٣ر٣٦٧ ولعام ١٩٦٨ ، ١ر٨٠٦ر١٢٨ وأنه على أساس معدل الزيادة المركب وهو ٣ر٦٪ سنويا سيصل الى ٢ر٢١٤ر٠٠٠ نسمة فى عام ١٩٧٤ ـ كانت احصاءات التعليم سنة ١٩٦٤ تقول أن عدد الطلبة فى المدارس والكليات هو ١٧٨ر٨٢٩ غير أن احصاءات وزارة التربية والتعليم تحركت بعد ذلك الى رقم ٢٤٨ر٩٤٢ فى عام ١٩٦٧ واحصاءات العمـــل فى عام ١٩٦٤ كانت ٤٠٥ر٣٦٩ فأصبحت ٤٣٩ر٠٠٠ تقريبا فى عام ١٩٦٨ حسب تقديرات وزارة التنمية والتخطيط فى مسودات خطتها الخمسية الثانية مما سيأتى تفصيله خلال البحث .

وسوف نتوقف قليلا أمام بعض الظاهرات الملفتة للنظر .

نبدأ بالقاء النظرة الاولى على زيادة عدد السكان بمعدلها المركب فى الوقت الحاضر الذى يحسب بمقدار ٣ر٦٪ سنويا وليبيا بهذا المعدل تعد من أسرع الدول فى نمو سكانها تفوق مثيلاتها كالجمهورية العربية المتحدة (٢ر٩٪) والهند والصين فضلا عن كثير من الدول المتقدمة فسكان ليبيا يتضاعفون مرة كل عشرين سنة ـ وهذا يرجع الى عاملين الاول هو تحسين الاحوال الصحية فى بحر المدة الماضـية مما جعل نسبة الوفيات تهبط وتؤثر فى النتيجة النهائية لزيادة السكان ـ كما أن هناك آلافا من الليبيين يعودون الى الوطن من مهجرهم فى الاقطار العربية المجاورة ولا تزال ليبيا تدعو أبناءها من المهاجرين للعـودة والمساهمة فى انمـاء البـلاد . فالتقدير للزيادة المطروح الآن بمعرفة مصلحة الاحصاء والتعداد يقول بأن عـدد السكان سوف يزداد بمقدار ٤٠٨ر٠٠٠ نسمة فى بحر السنوات الخمس القادمة ـ ولمـا كانت نسـبة العاملين اقتصاديا الآن تصل الى ٢٥ر٩٪ من مجموع السكان فمعنى ذلك اننا ننتظر أن ينضم الى العمل حوالى ١٠٥ر٦٧٢ شخصا فى تلك الفترة

(ب) تركـــز الســـكان :

أما الظاهرة الثانية فهى تركز نسبة كبرى من السكان فى مناطق معينة كالشق

الغربى من البلاد أو الشق الشرقى منها بسبب عوامل جغرافية كتكوين السطح ومقدار سقوط الامطار مع تبعثر باقى السكان بين الواحات والصحراء ـ فاذا نظرنا الى توزيع السكان على أساس المناطق الجغرافية فانا نجد التكتل السكانى يظهر فى الجانب الغربى من البلاد اذ تبلغ مساحته ٢٥٠٫٠٠٠ كيلو متر مربع ويمثل ١٤٪ من المساحة الكلية بينما نسبة السكان فيه ٦٦٪ من المجموع الكلى وتصبح كثافة السكان ٤١٣ شخصا لكل ١٠٠ كيلو متر مربع ويأتى الجانب الشرقى فى المرتبة الثانية اذ تبلغ مساحته ٨٥٥ ألف كيلو متر مربع ونسبته ٤٩٪ من المساحة الكلية بينما يحتوى من السكان على نسبة ٢٩٪ وتصل الكثافة السكانية الى ٥٣ شخصا لكل ١٠٠ كيلو متر مربع ـ أما الجنوب فهو أكثر معاناة من قلة السكان اذ تبلغ مساحته ٦٥٥ ألف كيلو متر مربع بنسبة من المساحة الكلية تصل الى ٣٧٪ بينما يمثل سكانه نسبة ٥٪ فقط وتبلغ كثافتهم ١٢ شخصا لكل ١٠٠ كيلو متر مربع ـ وتزداد المساحات الصحراوية فراغا بين هذه الاجزاء • من هنا يتضح أن التركيز السكانى (٩٥) يمتد فى الاجزاء الشمالية شرقا وغربا وتزداد خلخلته كلما توغلنا جنوبا فيما عدا تجمعات الواحات [١] •

(جـ) الاستيطان :

ولما كنا نتناول بالبحث تلك الفئة من السكان التى تساهم فى الاقتصاد بمفهومه الحديث فيجدر بنا من الآن الاخذ بعين الحذر العناصر غير المستقرة فى استيطانها من الرحل وشبه الرحل فهؤلاء لا يزالون على هامش الحياة الاقتصادية الحديثة ويعنينا بطبيعة الحال الاسر المستقرة حيث يقع فى دائرتها من يحتمل أن يكونوا من اليد العاملة الحديثة • والجدول التالى يبين نوع الاستيطان حسب الوحدات المنزلية •

---

١ ـ المجموعة الاحصائية ـ مصلحة الاحصاء والتعداد سنة ١٩٦٧ • جدول ٢ صفحة ٣

توزيع الاسر حسب اعداد أفرادها ونوع الاســـتيطان (٢)

جـــدول رقم ١

عدد أفراد الاسرة	نـــوع الاســـتيطان				جملة
	مستقرون	رحـل	شبه رحل	غير مبين	
١)	١٦ر٤٠١	١ر٥٧٦	١ر٥٠٤	٥٢٢	٢٠ر٠٠٣
٢)	٣٨ر٤٨٦	٥ر٠٢٨	٤ر٢٢٥	٧٨٩	٤٨ر٥٢٨
٣)	٤٠ر٩٧٦	٥ر٩٨٦	٥ر٠٤٥	٧٦٦	٥٢ر٧٧٣
٤)	٤١ر٣٤١	٦ر٠٢٦	٤ر٨٩٩	٧٧٤	٥٣ر٠٤٠
٥)	٣٧ر١٨٨	٥ر٥٤٣	٤ر٥٧٧	٦٠١	٤٧ر٩٠٩
٦)	٣٠ر٥٥٩	٤ر٧٠٩	٣ر٤٧٦	٤٤٦	٣٩ر١٩٠
٧)	٢٢ر٠٦٦	٣ر٥٩٩	٢ر٦١١	٢٩١	٢٨ر٥٦٧
٨)	١٣ر٩٨٩	٢ر٤٦٩	١ر٧٠٥	٢٠٤	١٨ر٣٦٧
٩)	٨ر١٧٩	١ر٢٩٨	٠ر٩٣٠	٩٦	١٠ر٥٠٢
١٠)	٩ر٩٤١	١ر٧٥٤	١ر١٩٨	٢١٧	١٢ر١١٠
المجموع	٢٥٩ر١٢٦	٣٧ر٩٨٨	٣٠ر١٧٠	٤ر٧٠٦	٣٣١ر٩٩٠

نجد من هذا الجدول أن عدد الاسر المستقرة هو ٢٥٩ر١٢٦ أسرة وهنـاك عدد ٣٧ر٩٨٨ أسرة من الرحل وعدد ٣٠ر١٧٠ أسرة من شبه الرحل الذين يتنقلون

٢ ــ المجموعة الاحصائية ــ مصلحة الاحصاء والتعداد سنة ١٩٦٧ الجـدول ١٩ صفحة ٢٠

وراء الزراعة الخفيفة أضف الى فئة أخرى لم يبين الاحصاء طبيعة استيطانها وقدرها ٤٧٠٦ أسرة من هذا تتبين أن الاسر المستقرة حاليا تمثل ٧٨٪ من مجموع الاسر ولكنها تحتوى فيما تحتويه عددا من الاسر التى تسكن بيوتا منحوتة فى الجبل وعددها ١١ر١٨٦ أسرة [٣] وبطرح هذا العدد يصبح مجموع الاسر الداخلة فى الاقتصاد الحديث ٢٤٧ر٩٤٠ أسرة أى بمعدل ٧٤٪ من مجموع الاسر .

هنا قد نتحسس مصدرا من مصادر اليد العاملة لو أن الدولة عملت على استقرار هذه الاسر وتثقيفها واعداد أفرادها للعمل الحديث فى الزراعة أو الصناعة أو الخدمات ، ولو فرضنا أن كل أسرة تحوى عاملا واحدا لاصبح مجموعهم ٨٣ر٠٥٠ شخصا ونستطيع أن نفترض أيضا اننا لن ننجح فى استقرار الجميع كما أن ذلك لا بد أن يتم على مراحل زمنية قد تستغرق عشر سنوات فيمكن الاعتماد على عشر هذا الرقم سنويا أى حوالى ٨٣٠٠ فرد سنويا .

(د) الخارجون عن القوة العاملة :

ان الاحصاءات الرسمية تقول أن عدد العاملين اقتصاديا يبلغون ٤٠٥ر٣٦٩ شخص ويبلغ عدد الوطنيين منهم ٣٨٧ر٦٩٩ شخصا أما الفارق بين الرقمين وهو ١٧ر٥٥٩ فهو يمثل عدد الاجانب العاملين أى أن الوطنيين يمثلون ٥ر٣٢٪ من عدد الاشخاص الذين تزيد أعمارهم عن ست سنوات فما فوق وهم ١٩٤ر١٨٢ر١ ـ ٩٠ر٢٥٪ من مجموع السكان [٤] يقابلهم ٧٩٤ر٤٩٥ نسمة تخرج عن نطاق القوة العاملة اقتصاديا أن هذه النسبة تبدو منخفضة لاول وهلة فهى فى الجمهورية العربية المتحدة تصل الى ٣٣٪ من مجموع السكان من هنا يتضح عظم المورد الذى يمكن أن يستمد منه عرض العمل مصدره ـ غير أن أكبر العجز يقع فى جانب الاناث فالعاملات من النساء يبلغ عددهن ١٩ر٨٦٥ بنسبة ٩ر٣٪ من مجموع القوى العاملة ـ وهنا نضع الاصبع على ثغرة واسعة فى بناء القوة العاملة الليبية وهى عظم نسبة الخارجين عن النشاط الاقتصادى وضعف دور المرأة فى ميدان العمل .

---

٣ ـ المجموعة الاحصائية وزارة التخطيط والتنمية : مصلحة الاحصاء والتعداد طرابلس ١٩٦٧ جدول ١٨ صفحة ١٩

٤ ـ نفس المرجع جدول رقم ١٢ صفحة ١٣

ولعل أكبر الاسباب لانخفاض نسبة اليد العاملة بالنسبة للخارجين عنها ان ٤٣ر٧٪ من السكان ممن هم دون سن الخامسة عشر ــ ولو ارتفعنا الى سن العشرين لوجدنا النسبة تصل الى ٤٩٪ [٥] .

(هـ) ضـعف دور المرأة :

ان عدد الاناث من ست سنوات فما فوق يبلغ ٥٦٢ر٧٥٢ غير أن العاملات منهن يبلغن فقط ١٩ر٨٦٥ بنسبة ٩ر٣٪ كما سبق . ونفس الظاهرة تبرز فى معظم الدول العربية ما عدا لبنان وتونس فان الغالبية العظمى من النساء مازلن يرتدين الحجاب ولا يسعين الى العمل ولا تشجعهن التقاليد على ذلك . ومن المنتظر فـى المرحلة القادمة أن تتاح الفرص للعاملات لملء فراغات كبرى فى ميـدان التعليم والتمريض والخدمات الاجتماعية والتجارة والفنادق والسكرتارية الى غير ذلك من الاعمال الحقيقية .

وهكذا نجد فى اقبال الفتيات على الالتحاق بالاعمال والاقبال على التعليم والتدريب مصدرا آخرا كبيرا لعرض العمل .

من هذه النظرة العاجلة لمصادر العمل نجد أن زيادة عرض العمل يمكـن أن تأتى عن طريق زيادة السكان أولا فالمنتظر أن ينضم انى القوة العـاملة نحو من ١٠٥ ألف من العاملين وأنه ينتظر أيضـا دخـول قطـاعات الرحل وشبه الرحل فى الاقتصاد الحديث فنكتسب أعدادا أكبر وانتاجية أكبر ثم ينتظر أيضا أن يزداد انضمام فريق كبير ممـن ظلوا خارج نطاق العمـل الاقتصـادى حتى الآن وعلى الاخص المرأة الليبية .

هذه الفروض الثلاثة لفئات ظلت خارجة عن القوة العاملة حتى الآن .

والآن ننتقل الى المرحلة الثانية من البحث وهى تحليلات القوة العاملة الحالية.

القـــوة العاملـــة حاليـــا

لا بد من مزيد من التدقيق لمعرفة حقيقة القوة العاملة حاليا فان للقوى العاملة المحسوبة اقتصاديا حدودا من ناحية العمر ــ وهى فى عرف الدول المتقدمة الفترة التى تمتد من سن ١٥ سنة الى ٦٥ سنة لهذا يحسن أن نقتصر استنتاجاتنا على العدد

٥ ــ المجموعة الاحصائية ــ مصلحة الاحصاء والتعداد طرابلس سنة ١٩٦٧

المحصور فى هذه الدائرة ــ وبهذا الوضع نجد أن عددها يتناقص الى ٣٢٠ر٣٩٤ فقط بالاضافة الى ٢٩ر٣٥٤ من الباحثين عن العمل وأن الخارجين عن القوة العاملة يبلغون ٤١٩ر٦٩٣ شخصا والمجموع هو ٧٦٩ر٤٤١ أى أن القوة العاملة فى هــذه الدائرة تصل الى ٤١ر٦٪ وهم يكونون فى نفس الوقت ٨٦ر٣٪ من مجموع القوة العاملة • فالنسبة الاولى تبدو غير طبيعية كما تبدو النسبة الثانيه متجاوزة حدها بعد استبعاد الاطفال الى سن الرابعة عشر والشيوخ من فوق سن ٦٥ كما يتضــح من الجدول الثانى :

توزيع القــوة العــاملة اقتصــاديا

ست سنوات فما فوق (٦)

جــدول رقم ٢

فئة العمر	القوى العاملة		المجموع	خارج القوى العاملة	المجموع
	مستخدم	يبحث عن عمل			
المجموع الكلى	٣٥٤ر١٠٣	٣٣ر٥٩٦	٣٨٧ر٦٩٩	٧٩٤ر٤٩٥	١ر١٨٢ر١٩٤
المستبعدون					
٦ــ١٤	١٢ر٤٦٥	٢ر٤٢٢	١٤ر٨٨٧	٣١٩ر٢٥٢	٣٣٤ر١٣٩
٦٥ــفمافوق	٢١ر٢٤٤	١٨٢٠	٢٣ر٠٦٤	٥٥ر٥٥٠	٧٨ر٦٠٤
مجموع المستبعدين	٣٣ر٧٠٩	٤ر٢٤٢	٣٧ر٩٥١	٣٧٤ر٨٠٢	٤١ ٢٧٤٣
من ١٥ــ٦٤	٣٢٠ر٣٩٤	٢٩ر٣٥٤	٣٤٩ر٧٤٨	٤١٩ر٦٩٣	٧٦٩ر٤٤١

اذن ما هو السبب فى أن تكون النسبة العامــة ٣٠٪ فقط ؟ لا بد أن تعزو ضعف النسبة الى عظم الفاقد فى شرائح مختلفة من العمر ــ ومن هنا قد يكون من المفيد القاء نظرة الى تقسيمات القوة العاملة على أساس فئات العمر تفصيلا •

٦ ــ مستمدة من الجدول التالى

توزيع الســكان الوطنيين ممن أعمارهم ٦ ســنوات فاكثر مع بيـان العدد المقابل للاشخاص فى القوى العاملة وخارجها حسب فئة العمر (٧)

جدول رقم ٣

فئة العمر	القوى العاملة			خارج القوى العاملة	المجموع
	مستخدم	يبحث عن عمل	المجموع		
١٤-٦	١٢ر٤٦٥	٢ر٤٢٢	١٤ر٨٨٧	٣١٩ر٢٥٢	٣٣٤ر١٣٩
	(٣ر٨)	(٧ر٠)	(٤ر٥)	(٩٥ر٥)	(١٠٠)
١٩-١٥	٢٢ر٢٤٨	٣ر٩٤٥	٢٦ر١٩٣	٩٢ر٣٣٥	١١٨ر٥٢٨
	(١٨ر٨)	(٣ر٣)	(٢٢ر١)	(٧٧ر٩)	(١٠٠)
٢٤-٢٠	٤٧ر١٢١	٥ر٠٠٥	٥٢ر١٢٦	٦٧ر٢٧٣	١١٩ر٣٩٩
	(٣٩ر٥)	(٤ر٢)	(٤٣ر٧)	(٥٦ر٣)	(١٠٠)
٢٩-٢٥	٥٥ر٨٥٨	٤ر٦٥٧	٦٠ر٥١٥	٦٣ر٢٧١	١٢٣ر٧٨٦
	(٤٥ر١)	(٣ر٨)	(٤٨ر٩)	(٥١ر١)	(١٠٠)
٣٤-٣٠	٤٥ر٦٨٢	٣ر٣٦٦	٤٩ر٠٤٨	٤٦ر٣٩٦	٩٥ر٤٤٤
	(٤٧ر٩)	(٣ر٥)	(٥١ر٤)	(٤٨ر٦)	(١٠٠)
٣٩-٣٥	٤١ر٧٤٥	٣ر١٢٧	٤٤ر٨٧٢	٣٨ر٦٨٨	٨٣ر٥٦٠
	(٥٠ر)	(٣ر٧)	(٥٣ر٧)	(٤٦ر٣)	(١٠٠)
٤٤-٤٠	٣١ر٧٤٦	٢ر٤٩٧	٣٤ر٢٤٣	٣١ر٩١٨	٦٦ر١٦١
	(٤٨ر٠)	(٣ر٨)	(٥١ر٨)	(٤٨ر٢)	(١٠٠)
٥٤-٤٥	٤٦ر٠٥٧	٣ر٩٩٢	٥٠ر٠٤٩	٤٥ر٣٨٨	٩٥ر٤٣٧
	(٤٨ر٢)	(٤ر٢)	(٥٢ر٤)	(٤٧ر٦)	(١٠٠)
٦٤-٥٥	٢٩ر٩٣٧	٢ر٧٦٥	٣٢ر٧٠٢	٣٤ر٤٢٤	٦٧ر١٢٥
	(٤٤ر٦)	(٤ر١)	(٤٨ر٧)	(٥١ر٣)	(١٠٠)
٧٤-٦٥	١٥ر٥٤٨	١ر٢٩١	١٦ر٨٣٩	٢٩ر٠١٨	٤٥ر٨٤٧
	(٣٣ر٩)	(٢ر٨)	(٣٦ر٧)	(٦٣ر٣)	(١٠٠)
٧٥ فاكثر	٥ر٤٤٦	٤٩٨	٥ر٩٤٤	٢٥ر٧٩٤	٣١ر٧٣٨
	(١٧ر٢)	(٥ر١)	(١٨ر٧)	(٨١ر٣)	(١٠٠)
غير مبين	٢٥٠	٣١	٢٨١	٧٣٨	١٠١٩
	(٢٤ر٥)	(٣ر١)	(٢٧ر٦)	(٧٢ر٤)	(١٠٠)
المجموع	٣٥٤ر١٠٣	٣٣ر٥٩٦	٣٨٧ر٦٩٩	٧٩٤ر٤٩٥	١ر١٨٢ر١٩٤
	(٣٠)	(٢ر٨)	(٣٢ر٨)	(٦٧ر٢)	(١٠٠)

الارقام ما بين قوسين تمثل النسب المئوية الى المجموع .

٧ ــ المصدر المجموعة الاحصائية : وزارة التخطيط والتنمية مصـــلحة الاحصاء والتعداد طرابلس ١٩٦٧ جدول رقم ١٢ صفحة ١٣

من الجدول السابق نرى أن مجموع القوى المستخدمة تصل الى ٣٠٪ من مجموع السكان فوق ست سنوات وأن ٧٠٪ من بقية السكان فى نفس دائرةالعمر لا يزالون خارج النشاط الاقتصادى .

فاذا انتقلنا الى مزيد من التفصيل فى شرائح العمر المختلفة لوجدنا أن ٨ر٣٪ فقط ممن أعمارهم تتراوح بين ست وأربعة عشر سنة هم الذين يحسب لهم نشاط اقتصادى ـ وعملا بالقاعدة السابقة سوف نستبعد هذه الشريحة تماما من اعتبارات العمل نظرا لتداخلها مع المرحلة التعليمية الالزامية ـ ولنا المبرر فى استبعاد الصبيان والبنات فيما دون سن الخامسة عشرة نظرا لسعة انتشار التعليم الابتدائى فالاتجاه العام يميل الى ايجاد جميع التسهيلات لاستيعاب الصبيان والبنات فى هذه السن فى المدرسة قبل الاتجاه بهم الى العمل . لهذا يستحسن من الآن أن نقلل من أهمية الملتحقين بالعمل من الصبيان والبنات كما لا يمكن اعتبار المتجاوزين عن سن ٦٥ من العاملين أو الداخلين ضمن القوة الاقتصادية .

أما الشريحة التالية وهى من ١٥ الى١٩سنة فيتبين فيها عظم الفاقد فانالعاملين اقتصاديا منها يصلون الى ٨ر١٨٪ فقط وأن الخارجين عن القوة العاملة يصلون الى ٧٧٪ هذا على الرغم من استمرار عدم استيعاب المعاهد التعليمية لمعظم المنتمين الى هذه الشريحة كما سيأتى تفصيله .

غير أن النسب بين العاملين وغير العاملين فى باقى الشرائح حتى سن ٦٤ تعتبر أفضل نوعا فهى تتراوح بين ٣٩ و ٤٨٪ وأحيانا يصل الى ٥٠٪ .

وبتطبيق هذه المحددات نجد أن عدد القوة العاملة يتناقص الى ٣٤٩ر٧٤٨ شخص منهم ٣٢٠ر٣٩٤ يعملون فعلا و ٢٩٣٥٤ شخص مدرجون تحت عنوان باحثين عن العمل .

الباحثون عن العمل :

جاء فى الاحصائيات السابقة أن عدد هؤلاء هو ٣٣ر٥٠٦ شخصا منهم

٢٩ر٣٥٤ يقعون فى دائرة العمر التى يعنينا أمرها أى من ١٥ الى ٦٤ سـنة منهم ٢٧ر٩١٣ من الذكور و ١ر٤٤١ من الاناث .

هذه الظاهرة من البطالة تلفت النظر حقا ـ ولا نستطيع أن نقـول ان هـذا العدد ثابت أو أنه آخذ فى الزيادة أو النقصان وذلك بسبب سرعة دوران العمل فى كثير من قطاعات العمل الخاص ـ فقد قيست هذه الظاهرة فى كثير من الشركات فمن البحوث التى أجراها قسم ادارة الاعمال بكلية الاقتصاد والتجارة عند بحثه القوة العاملة فى القطاع العام والخاص عام ١٩٦٨/٦٧ ووجـد أنها تصل حتى فى الشركات الخاصة بما فيها شركات البترول الى معـدل دوران يتراوح بين ٤ ، ٥ مرات فى العام .

هذه المشكلة ليست قاصرة على ليبيا وحدها بل تعانيها كثير من الدول حتى المتقدمة منها وان كان السبب فيها يرجع الى تغيرات التكنولوجيا الحديثة فقد جاء ضمن احصائيات العمل فى الولايات المتحدة الامريكية أن حوالى ٢٥٠ر٠٠٠ شخص يغيرون عملهم كل أسبوع .

ولا شك أن هذه الحقيقة هى احدى المتناقضات ـ اذ يبدو مدهشا وجود نقص خطير فى اليد العاملة وارتفاع فى معدلات الاجور ثم نعود فنتحدث عـن بطالة وعن باحثين عن العمل ـ غير أن أكبر أسبابها هو عدم التناسق بين العرض المعروض والمواصفات المطلوبة والراجع الى عدم توفر المهارات مما يرمى بظـله فيتحقق مشكلة تحتار فيها وزارة العمل فى الموازنة بين ايجاد العمل للمواطنين وبين ضغط أصحاب الاعمال حينما يصرون على استجلاب العناصر الفنية من الخارج .

ان هذا العدد يتضمن العمال غير المهرة وغير ذوى الخبرة والاميين والعجـزة غير أن الخطورة تكمن فى أن **هذا العدد الضخم من الباحثين عن العمل يقع ضمن** دائرة العمر التى يجب أن يكون فيها الشخص منتجا ـ وقد تكون الاميه سـببا لان التعليم يتناول حوالى ٥٧٪ من الذكور و ٤٪ من الاناث غير أن هذا السبب ليس السبب الرئيسى فان هؤلاء العاملين لا يصنفون أنفسهم فيرتبطون بمهنة معينة ومعظمهم لا يعرفون أى قطاع يتقدمون اليه بطلباتهم وبمعنى آخر أنهم لا يملكون المهارات اللازمة لعمل معين كأن نقول سائقا أو كهربائيا أو بناءا أو نجارا ـ انهـم

يبحثون فقط عن عمل مهما كان هذا العمل ـ ولكنهم لا يملكون المهارة اللازمة لملء الاعمال الجديدة التى خلقها الرواج الاقتصادى . نستنتج من ذلك أن هذا النوع المعروض من اليد العاملة ليس هو المطلوب فى دوائر العمل ويمكن اعتبارهم موردا لسد جزء من الطلب لو أمكن اجراء الملاءمة المطلوبة .

فالواضح اذن أن الشريحة الخاصة بفترة العمر من ١٥ الى ١٩ هى التى تبرز أكبر نسبة فاقدة من القوة العاملة فضلا عن الشرائح الاخرى ـ فلنبحث عن هذا الفاقد فى تقسيمات أخرى لليد العاملة كتقسيمها بحسب النوع الى ذكور وأناث بالنظر الى الجدول التالى :

توزيع العـدد الاجمـالى للمسـتخدمين الوطنيين

حسب الجنس وفئة العمر (٨)

جـــدول رقم ٤

الجنس	فئة العمر	المستخدمون	خارج القوى العاملة	المجمـوع
ذكـور	٦ـ١٤	٩ر٦٦٠	١٦٥ر٣٧٣	١٧٥ر٠٣٣
	١٥ـ٦٤	٣٠٥ر٦٩٥	٩٥ر٤٥٣	٤٠١ر١٤٨
	٦٤ فاكثر	٢٠ر٥٤٧	٢٢ر٢٢٩	٤٢ر٧٧٦
	غير مبين	٢١٥	٢٧٠	٤٨٥
	٦ سنوات فاكثر	٣٣٦ر١١٧	٢٨٣ر٣٢٥	٦١٩ر٤٤٢
انـاث	٦ـ١٤	٢ر٨٠٥	١٥٦ر٣٠١	١٥٩ر١٠٦
	١٥ـ٦٤	١٤ر٦٩٩	٣٥٣ر٥٩٤	٣٦٨ر٢٩٣
	٦٥ فما فوق	٤٤٧	٣٤ر٣٧٢	٣٤ر٨١٩
	غير مبين	٣٥	٤٩٩	٥٣٤
	٦ سنوات فاكثر	١٧ر٩٨٦	٥٤٤ر٧٦٦	٥٦٢ر٧٥٢
المجموع	٦ سنوات فاكثر	٣٥٤ر١٠٢	٧٢٨ر٠٩١	١ر١٨٢ر١٩٤

٨ ـ المصدر : التعداد العام للسكان سنة ١٩٦٤ ـ مصـــلحة التعداد والســـكان طرابلس الجدول رقم ٣٥ صفحة ٣٦

يهمنا هنا أن نبين أن المستخدمين من الذكور فى الفئة من ١٥ الى ٦٤ يبلغون ٣٠٥ر٦٩٥ من مجموع ١٤٨ر٤٠١ أى بنسبة ٢ر٧٦٪ من مجموع الاشخاص بينما تصل النسبة الى ٣ر٨٢٪ من مجموع العاملين وهى نسبة طيبة جدا بينما يصل عدد الاناث فى نفس دائرة العمر ١٤ر٦٩٩ من مجموع ٢٩٣ر٣٦٨ أى بنسبة ٩ر٣٪ من مجموع الاشخاص بينما تصل النسبة الى ٤٪ من مجموع القوى العاملة، وهذا يؤكد أن السبب الرئيسى فى تدهور نسب اليد العاملة يرجع الى عدم مشاركة العنصر النسائى مشاركة فعالة ٠

ولا بد أن يكون للنهضة التعليمية مكانهـا فى ذلك البحث ــ فان العمل يتفاعل مع التعليم العام سلبا وايجابا ــ فاذا هيئت الفرصة للاطفال فى سن الالزام للدخول الى المرحلة الابتدائية كان فى هذا حرمان للعمل من الاطفال دون سن الرابعة عشرة ــ الامر الذى حدا بنا الى استبعاد هذه الفئة من اعتبارنا عند بحث شئون القوة العاملة كما أنه كلما اتسع التعليم المهنى والعالى كلما ضاقت الفرصة أمام العمل العادى واتسعت أمام العمل المهنى ٠

ويتضح من الاحصائيات أن ليبيا تصـدق عليها تلك القاعدة فهى تواجه توسعا فى القاعدة التعليمية وضيقا فى قمتها مع عدم توفر الامكانيـات التى تتيح للفرد استكمال تكوينه المهنى والثقافى خاصة اذا عرفنا كما سبق القول أن ٤٣٪ من السكان يقعون فى دائرة العمر من ١ الى ١٤ سنة مما يضع عبئا شـديدا على الاجهزة التعليمية فى الدولة ولا تستطيع منشئاتها التعليمية اللحاق باقبال الاعداد الضخمة على التعليم ــ فقد جاء فى احصائيات التعليم [٩] لسنة ١٩٦٧ أن :

عدد الطلبة فى المدارس الابتدائية هو	٢١٥ر٨٤١	التعليم الجامعى	٢ر٧٦٣
المدارس الاعدادية	٢٢ر٠٣٨	الحاصلون على شهادات	
المدارس الثانوية	٤ر٨٠٨	جـامعية	١ر٥٢٣
المدارس الفنية	١ر٠٦٤		

٩ ــ المجموعة الاحصائية ــ مصلحة الاحصاء والتعـداد طـــرابلس سـنة ١٩٦٧ جدول رقم ٤ صفحة ٥

ولعل أكبر ما يؤخذ على الاوضاع التعليمية فى جمهوريتنا هو عدم التناسق بين الاعداد التى تشملها قاعدة التعليم الابتدائى ثم ما يليها من مراحل التعليم الاعدادى والثانوى ثم الجامعى كما يبدو من هذا التوضيح البيانى ـ ولعل أشد النواحى شذوذا هو الافتقار الى التعليم المهنى والفنى ـ وأكثر الظواهر لفتا للنظر أن التعليم المهنى لا ينمو مع الزمن بل انه قد تحجر فى اطارات جامدة ـ هذا باستثناء معاهد المعلمين وليس المجال هنا للتعرض لهذه المشكلة بالتفصيل وهى ليست قاصرة على جمهوريتنا بل هى ظاهرة مشتركة مع أغلب البلاد العربية راجعة الى ما بثه الاستعمار فى سنوات تحكمه الطويلة من اعتقاد خاطىء عند تقييم التعليم المهنى ٠

وهنا برزت ظاهرة تلفت النظر فاذا حصرنا الفتيان والفتيات الذين يلتحقون بالمدارس وكذلك الملتحقين بالعمل فانا نجد فريقا لم يدخل أحد التصنيفين الامر الذى يؤكد فكرتنا من أن هناك الكثيرين ممن هم قادرون على العمل وهم فى سن التعليم أيضا ولكنهم لا يلتحقون بهذا أو بذاك كما يتبين من الجدول التالى:

توزيع السكان الوطنيين من سن ٦ فما فوق حسب العمل والتعليم (١٠)
حسب احصاء سنة ١٩٦٤

جدول رقم ٥

فئة العمر	العاملون	الملتحقون بالمدارس	مجموع الاثنين	مجموع الافراد فى هذه السن	الفاقد
٦–١٩	٤١ر٠٨٠	١٦٦ر٣٢٥	٢٠٧ر٤٠٥	٤٥٢ر٦٦٧	٢٤٥ر٢٦٢
٢٠–٤٤	٢٤٠ر٨٠٤	٥٢ر٠٤٣	٢٩٢ر٨٤٧	٤٨٨ر٣٥٠	١٩٥ر٥٠٣
٤٥–فمافوق	١٠٥ر٨١٥	٣٩١٥	١٠٩ر٧٣٠	٢٤١ر١٧٧	١٣١ر٤٤٧
الجملة	٣٨٧ر٦٩٩	٢٢٢ر٢٨٣	٦٠٩ر٩٨٢	١ر١٨٢ر١٩٤	٥٧٢ر٢١٢

١٠ ـ المجموعة الاحصائية سنة ١٩٦٧ جدول ٨ صحفة ٩ وجدول ١٢ صفحة ١٣

فاذا سألنا أين يذهب الفاقد وقدره ٥٧٢ر٢١٢ ؟ لربما وجدنا الجواب على هذا فى أن عدد النساء من ست سنوات فما فوق هو ٥٦٢ر٧٥٢ هـذا مع أخذ الاعتبار ببعض الاعداد من العاملات وعدد العاملين من الذكور ــ وهـذا يؤكد الغرض الاول الذى ذكرناه من أن المسئول الاول عن انخفاض نسب العاملين الى مجموع السكان يرجع فى المقام الاول الى تخلف المرأة عن المسـاهمة فى نواحى الحياة من تعليم أو عمل •

هذا وقد جرت عادة مصلحة العمل والاحصاء على تقسيم العاملين اقتصاديا الى الفئـات التاليـة :

صاحب عمل ويستخدم آخرين •

صاحب عمل بمفـرده •

يشـتغل بأجـر •

يشتغل مع الاسرة بدون أجر •

يشتغل لدى الغير بدون •

لا يعمل ويبحث عن عمل •

ومن جانبنا نرى أن القوة الاقتصادية الحقيقية تكمن فى الفئات الثلاث الاولى أى صاحب العمل الذى يستخدم آخرين وصاحب العمل الذى يعمل بمفرده ثم من يشتغل بأجر • أما الثلاث أصناف الاخرى فهى الاساس فى تطويرها ومروتنهـا بحيث يمكن ادخالها فى عرض العمل المخزن للمستقبل وهى من يشتغل مع الاسرة بدون أجر ومن يشتغل لدى الغير بدون أجر ومن لا يعمل الآن ويبحث عن عمـل ولهذا يحسن التعرف على الاعداد المتوفرة فى النوعين فى حدود دائرة العمر مـن ١٥ الى ٦٥ سنة وذلك بالرجوع الى الجدولين التاليين :

توزيع الذكور الوطنيين (ست سنوات فما فوق) حسب الحالة الاقتصادية وفئـــات العمر (١١)

جـــدول رقم ٦

فئات العمر	العاملون اقتصاديا							الغيرعاملين اقتصاديا	جملـة
	صاحب عمل يستخدم آخرين	صاحب عمل بمفرده	يشتغل بأجر	يشتغل مع الاسرة بدون أجر	يشتغل لدى الغير بدون أجر	لا يعمل ويبحث عن عمل	جملـه		
٦ ـ ١٤	—	٤٤٧	١٦٦٦	٧٣٩٥	١٥٢	٢١٠٤	١١٧٦٤	١٦٣٢٦٩	١٧٥٠٣٣
١٥ـ١٩	١٠	١٩٣٢	١١٦٧٧	٦١٤٩	١٠٧	٣٧٤٠	٢٣٦١٦	٣٦٨٠٨	٦٠٤٢٤
٢٠ـ٢٤	٩٥	٧١٩٩	٣٢٦٠٤	٤٨١٧	١٧	٤٨٦٩	٤٩٦٠١	١٢٨٠٤	٦٢٤٠٥
٢٥ـ٢٩	٢٩١	١٤١٠٧	٣٦٧٤٥	٢٤٤٤	١٩	٤٥٠٤	٥٨١١٠	٤٢٠٤	٦٢٣١٤
٣٠ـ٣٤	٣٩٤	١٥٧٤٧	٢٦٧٨٣	٩٩٢	١٠	٣٢٢٤	٤٧١٦٠	٢٠٤٠	٤٩٢٠٠
٣٥ـ٣٩	٤٤٩	١٦٨٥٢	٢٢٣٩٧	٥١٣	٦	٢٩٦٩	٤٣١٨٦	١٧٦٢	٤٤٩٤٨
٤٠ـ٤٤	٥١٦	١٣٧٨٢	١٥٧٨١	٢٢٤	٥	٢٣١٤	٣٢٦٢٥	١٣٨٨	٣٤٠١٣
٤٥ـ٥٤	٦٧٢	٢٢١٣٧	٢٠٩٧٤	٢٣٩	٩	٣٦٧١	٤٧٧٠٢	٢٧٨٥	٥٠٤٨٧
٥٠ـ٦٤	٤٢٦	١٦٧٥١	١١٦٨٥	١٢٥	٩	٢٦١٢	٣١٦٠٨	٥٧٤٩	٣٧٣٥٧
٦٥ـ٧٤	٢٣٨	١٠٤٦٨	٤٤١٢	٧٧	٧	١٢١٣	١٦٤١٥	٨٥٣٩	٢٤٩٥٤
٧٥ فما فوق	٩٢	٣٨٠٩	١٤٠٦	٣٥	٣	٤٦٥	٥٨١٠	١٢٠١٢	١٧٨٢٢
غيرمبين	—	٤٣	١٦٢	٣	٧	٢٢	٢٣٧	٢٤٨	٤٨٥
جملة	٣١٨٦	١٢٣٢٧٥	١٨٦٢٩٢	٢٣٠١٣	٣٥١	٣١٧١٧	٣٦٧٨٣٤	٢٥١٦٠٨	٦١٩٤٤٢

المصدر العام للسكان سنة ١٩٦٤ ـ مصلحة الاحصاء والتعداد ـ طرابلس ـ جدول ٣٥ صفحة ٣٦

توزيع الاناث الوطنيات (ست سنوات فما فوق) حسب الحالة الاقتصادية وفئات العمر (١٢)

جـــدول رقم ٧

فئات العمر	العاملون اقتصاديا							الغير عاملين اقتصاديا	جملة
	صاحب عمل يستخدم آخرين	صاحب عمل بمفرده	يشتغل بأجر	يشتغل مع الاسرة بدون أجر	يشتغل لدى الغير بدون أجر	لا يعمل ويبحث عن	جملة		
٦ – ١٤	—	٣٧	٢٩٩	٢٤٦٢	٧	٣١٨	٣١٣٢	١٥٥٩٨٢	١٥٩١٠٦
١٥–١٩	—	١٩٤	٩٠٥	١٢٦٩	٤	٢٠٥	٢٥٧٧	٥٥٥٢٧	٥٨١٠٤
٢٠–٢٤	—	٢٩٣	١٠١٨	١٠٧٤	٤	١٣٦	٢٥٢٥	٥٤٤٦٩	٥٦٩٩٤
٢٥–٢٩	—	٣٧٩	٧٢٥	١١٤٧	١	١٥٣	٢٤٠٥	٥٩٠٦٧	٦١٤٧٢
٣٠–٣٤	—	٣٢٧	٤٩٤	٩٣٤	١	١٣٢	١٨٨٨	٤٤٣٥٦	٤٦٢٤٤
٣٥–٣٩	—	٢٧٩	٥٤٣	٧٠٤	٢	١٥٨	١٦٨٦	٣٦٩٢٦	٣٨٦١٢
٤٠–٤٤	١٣	٢٥٦	٥٥٢	٦١٣	١	١٨٣	١٦١٨	٣٠٥٣٠	٣٢١٤٨
٤٥–٥٤	٩	٤٢٤	٩٣٨	٦٥٤	١	٣٢١	٢٣٤٧	٤٢٦٠٣	٤٤٩٥٠
٥٥–٦٤	—	٢٤٨	٤١١	٢٨١	١	١٥٣	١٠٩٤	٢٨٦٧٥	٢٩٧٦٩
٦٥–٧٤	٢	١٢٢	١٢٠	١٠٢	—	٧٨	٤٢٤	٢٠٤٧٩	٢٠٩٠٣
٧٥ فما فوق	—	٢٩	٤٦	٢٦	—	٣٣	١٣٤	١٣٧٨٢	١٣٩١٦
غير مبين	—	٤	٣١	—	—	٩	٤٤	٤٩٠	٥٣٤
جملة	٢٤	٢٥٩٢	٦٠٨٢	٩٢٦٦	٢٢	١٨٧٩	١٩٨٦٥	٥٤٢٨٨٧	٥٦٢٧٥٢

١٢ – المصدر : التعداد العام للسكان سنة ١٩٦٤ مصلحة الاحصاء والتعداد – طرابلس – جدول ٣٦ صفحة ٢٠٠

ومن الجدول السابق الخاص بالذكور فقط بين سنى ١٤ و ٦٥ يتضح

أن عدد أصحاب العمل الذين يستخدمون آخرين هو	٢٦٥٦
عدد أصحاب العمل الذين يعملون بمفردهم هو	١٠٨٥٠٨
عدد الذين يشتغلون بأجر	١٧٨٦٤٦
المجموع	٢٨٩٨١٠
عدد الذين يشتغلون بدون أجر لدى الاسرة فى نفس دائرة العمر	١٥٥٠٤
عدد الذين يشتغلون لدى الغير بدون أجر فى نفس دائرة العمر	١٦٩
المجموع	١٥٦٧٣
الباحثون عن العمل فى نفس دائرة العمر	٣٩٠٤
المجموع	١٩٥٧٧

ونستنتج من ذلك أن أمامنا مصدرا للعمل من الذين يعملون بدون أجر أو من الباحثين عن العمل ما يبلغ مجموعه ١٩٥٧٧ من الذكور فقط .

فاذا ما اتبعنا نفس الاجراء فى الجداول الخاصة بالعمل النسائى لوجدنا

أن عدد صاحبات العمل اللاتى يستخدمن آخرين هو	٢
عدد صاحبات العمل اللاتى يعملن بمفردهن هو	١٩٢
عدد اللاتى يشتغلن بأجر هو	٤٩٦
المجموع	٦٩٠
أما النساء اللاتى يشتغلن مع الاسرة بدون أجر	٢٦٠٠

أما النساء اللاتـى يشـتغلن لـدى الغير بدون أجر	١٥
الباحثـات عن العمل فعددهن	١٤٤٩
أى الفريق الاخير منهن ممن يمكن اعتبارهن مصـدرا للعمـل يبلغن	٣٠٦٤

من هذا التصنيف وحده يمكن اعتبار عدد ٢٢٦٤١ من الجنسين تتوافر فيهم مرونة التحويل من عمل الى عمل .

البطـالة المقنعة :

لا توجد لدينا أرقام عن البطالة المقنعة ولكن جميع الشـواهد تدل على وجودها والكل يعترف بها . ومعناها الاستخدام غير المتكافىء لليد العاملة وقدراتها فى العمل المناسب . وأن الاسباب التى تخلق البطالة هى نفسها التى تخلق البطالة المقنعة ـ غير أن وجود المرء فى وظيفته غير مستخدما طاقاته فيه اهدار لكرامته وفيه تبذير لموارد البلاد الاقتصادية .

وأكثر الميادين التى تبدو فيها ظاهرة البطالة مقنعة ثلاث :

أولها : القطاع الزراعى وثانيها : قطاع الخدمات وثالثها : ذلك العـدد الذى لا ينتمى لمهنة معينة والمدرج تحت أنشطة غير مصنفة لهذا لا بد من الرجوع الى الجدول التـالى :

توزيع السكان العاملين اقتصاديا (ست سنوات فما فوق)
حسب النوع واقسام النشاط الاقتصادى (١٣)

جـــدول رقم ٨

أقسام النشاط الاقتصادى	ذكور	أناث	حملة
الزراعة ــ الغابات ــ الصيد البرى والبحرى	١٤٠٥١٧	٣٠٣٦	١٤٣٥٥٣
المناجم والمحاجر	١١٥٧٥	٥٢	١١٦٢٧
الصناعة التحويلية	١٨٧٦٣	٧٧٨٤	٢٦٥٤٧
التشيد والبناء	٢٩٨٧٥	١٧٠	٣٠٠٤٦
الكهرباء والغاز والخدمات الصحية	٥٥٧١	٧٧	٥٦٤٨
التجارة	٢٤٦٠٥	٢٠٩	٢٤٨١٤
النقل والمواصلات والتخزين	٢١٤٦٣	١٠٤	٢١٥٦٧
الخدمات	٧٣٠٢٣	٤٦٢٤	٧٧٦٤٧
أنشطة غير واضحة	٤٢٤٤١	٣٨٠٩	٤٦٢٥٠
المجموع	٣٦٧٨٣٤	١٩٨٦٥	٣٨٧٦٩٩

ولما كنا نبحث عن الفائض فى العمل الذى يجوز الاعتماد عليه كمصدر للنشاطات الجديدة والتوسعات المنتظرة ــ والتى يمكن أن تستغنى قطاعاته عن عدد فيها لاعادة توجيهه وتدريبه • فلعل ثلاثة قطاعات فقط هى أولى من غيرها بالظن أنها تحتوى على فائض كبير •

أولا : قطاع الزراعة والغابات وانصيد البرى والبحرى والسبب الذى يدفعنا الى هذا الاعتقاد يستند الى حقيقتين الاولى : أن العاملين فى هذا القطاع فى تناقص مستمر منذ أن بدأ الرواج الاقتصادى بليبيا كما تدل عليه

---

١٣ ــ المجموعة الاحصائية سنة ١٩٦٧ ــ مصلحة الاحصاء والتعداد طرابلس جدول ١٤ صفحة ١٥

الاحصاءات فان الاحصاء الاول سنة ١٩٥٤ يثبت أن العاملين زراعيين كانوا ٢٧٩ر٩٧٠ بينما يبلغون حسب احصاء ١٩٦٤ عدد ١٤٣ر٥٥٣ أى انخفض بحوالى ٥٠٪ وحسب تقدير مصلحة الاحصـاء لسنة ١٩٦٧ ١٣٩ر٠٠٠ أى أن هناك ابطالا من اليد العاملة الزراعية الى القطاعات متمثلة فى الهجرة من الريف الى المدن .

أما الحقيقة الثانية وهى أن الانتاج الزراعى فى نمو مستمر على الرغم من تناقص اليد العاملة لاسباب منها ادخال الآلات الزراعية واتباع الاساليب الاكثر تقدما فى الخدمات الزراعية من تسميد وانتقاء البذور واستخدام المبيدات الحشرية والارشاد الزراعى .

هذا اذا نظرنا الى الارقام المطلقة لمساهمة القطاع الزراعى فى مجمل الناتج المحلى حسب الجدول التالى مقدرة بالملايين من الجنيهات .

النشاط الاقتصادى	١٩٥٨	١٩٦٢	١٩٦٧	نسبة النمو ٪
القطـاع الزراعى	١٣ر٦	١٧ر٣	٢١ر٦	٤ر٥
مجمل الناتج المحلى	٥٢ر٢	١٨٣ر٤	٦٢٤ر٦	٢٧ر٩
النسـبة ٪	٢٦ر١	٩ر٤	٣ر٤	

فالانتاج الزراعى فى تزايد بنسبة ٤٨٪ من سنة ١٩٥٨ الى سنة ١٩٦٧ على الرغم من نقص اليد العاملة .

هذا ولا يغيب عن الذهن أن انتاجية العامل الزراعى أقل من العامل فى القطاعات الاخرى فقد قدرت وزارة التخطيط والتنمية انتاجية العامل الزراعى بمبلغ ٦٠جنيه للعام بينما هى تصل الى ٣٥٣ جنيها فى القطاعات الاخرى وهذا هو الحافز الاكبر فى الهجرة ٠

ومهما كان الامر ــ فان القطاع الزراعى على المدى الطويل يعتبر المخزن الذى سوف تستمد منه القطاعات الاخرى حاجتها من اليد العاملة ــ ومع ادخال الزراعة الآلية واستكمال مقوماتها سوف تفيض اليد العاملة منه الى القطاعات الاخرى فهى اليوم تمثل ٣٧٪ تقريبا ، بينما نستطيع أن نقول ان الولايات المتحدة بكل انتاجها الزراعى تستوعب ١٦٪ من اليد العاملة فى قطاعاتها الزراعية أعنى أنه مع الميكنة الكاملة قد تصل الى وفر يقارب نصف العمل الزراعى يمكن اطلاقه للمساهمة فى القطاعات الاخرى ــ وهكذا نضع أصبعنا على مورد آخر هام من موارد اليد العاملة ٠

ثانيا : قد جاء أيضا ضمن الجدول السابق رقم ٧٧٦٤٧ ممن يعملون فى قطاع الخدمات سواء فى القطاع العام أو الخاص ويبلغ موظفو الدولة وحدهم حوالى ٦٩٫٠٠٠شخص تقريبا والصيحة عالية من تضخم الجهاز الحكومى وأن هناك أعدادا ضخمة لايتطلبها العمل الجاد ، على الاخص فى الوظائف الدنيا من المباشرين والسعاه وأن حكومة الثورة تواجه مشكلة حادة وهى أنها حتى وأن أرادت تصفية الاجهزة الحكومية من الاعداد الزائدة عن حاجتها فهى لا تريد أن تخلق تقلقلا اجتماعيا وتبحث عن الحلول الملائمة ٠

ثالثا : يلى ذلك الانشطة غير الواضحة وهى تستوعب حاليا ٤٦٢٥٠ من اليد العاملة وهم العمال العاديين الذين لم يتصفوا بعد بمهنة معينة وهؤلاء أيضا يمكن توجيههم نحو التدريب الصحيح الذى يصحح أوضاعهم ٠

هذا ولا يمكن الاعتماد على العمل فى نطاق البترول خاصة بعد أن استقرت أمور الحفر وبناء الانابيب والموانى والمحطات وأصبح العدد العامل فى ميدان البترول

يتناقص بالتدريج بل وبسرعة كذلك بفضل ادخال التكنولوجية الحديثة فى صناعة البترول بفروعها ، حتى ان العدد الذى كان مســجلا فى عام ١٩٦٣ وهــو ١٠٢٩ شخصا أصبح فى عام ١٩٦٥ (٥٨٧٣) شخصا •

ان الازدهار الذى حققته الصناعة البترولية فى ليبيا كان له أثره على العمل فى الصناعة فلم يقتصر على ايجاد فرص العمل أمام المواطنين فى شركات اكتشاف الزيت واستخراجه وتصديره بل تعداها الى الشركات الاخــرى التــى تعمل فى ميادين المقاولات والخدمات والنقل والتموين وكان سببا مباشرا فى نشوء صناعات أخرى مثل ورش الســيارات وتعبئة الاكســجين والمنازل المؤقتة وانشــاء المعسكرات ومد الانابيب ولحامها ــ كما ولدت منشئات تجارية لتواجــه هــذا الازدهار الاقتصادى •

ومن هنا نجد أن الصناعات القائمة فى ليبيا حاليا تعمد الى ســد احتياجات الخدمات أو الصناعة التحويلية الخفيفة كصناعة البويات والصابون ومواد البناء ، والصناعة بهذا الوضع لا تغير من الصورة الشاملة من حيث انخفاض مستوى الكفاية وارتفاع الاجور ــ مع الاخذ فى الاعتبار العوائق الاخرى كانعدام المعرفة الفنية ونقص التدريب ــ وقد لمسنا تفكيرا فى دوائر وزارة الصناعة أثنــاء اعــداد خطة التنمية الثانية فى العام الماضى من حيث الرغبة فى احلال الانتاج المحلى محل الواردات كلما أمكن ، مع اقامة جبهة عريضة من مختلف الصناعات التى تعتمد على الموارد الموفورة فى البلاد مثل اقامة صناعات تعتمد على الحاصلات الزراعية أو الثروة المائية أو البتروكيمائية •

احتيــاجات المســتقبل

لقد انتهت الخطة الخمسية الاولى فى عام ١٩٦٨ ــ وكانت وزارة التخطيــط والتنميــة قد أعدت خطة خمسية ثانية لتبــدأ من عام ١٩٦٩ لتنتهى فى ١٩٧٤ ــ وبعد قيام الثورة كان من الضرورى اعادة النظر فى تلك الخطة ومحتوياتها والمبالغ المدرجة لها ــ وقد احتوت مسودة الخطة مشروعات تبلغ قيمتها ١١٤٩٫٥ مليونا من الجنيهات ــ غير أن وجهة نظر العهد الاشتراكى لا بد وأن تختلف عن عهــد رأسمالى يترك للقطاع الخاص كثيرا من التصرفات ــ ويشجع الاستغلال ويترك

الاسعار والكميات لقوانين العرض والطلب بغض النظر عن صالح الطبقات الفقيرة أو عدالة التوزيع ـ كما احتوت الخطة كثيرا من المشروعات المظهرية كالابنية الفاخرة والطرق الواسعة الى غير ذلك ، فاذا درسنا ما جاء فى تلك الخطة بخصوص احتياجات ليبيا من اليد العاملة لوجدناها تقر عدم توافر الاعداد المطلوبة من العناصر الوطنية وقدرت الاحتياجات المطلوبة بعدد ١٠٠ر٥٦٠ شخص أى بزيادة ٢ر١٢٠ ألف عن ٩٠٠ر٤٣٩ بتقدير القوة العاملة فى عام ١٩٦٨

وفيما يلى جدول يوضح نمو العمالة فى القطاعات المختلفة (١٤)

القطاع	١٩٦٨ تقديرات العمالة بالآف	١٩٧٣ اهداف مرسومة للعمالة بالآف	مقدار الزيادة	النسبة المئوية للزيادة الاجمالية	معدل النمو السنوى
الزراعة والغابات والصيد والاسماك	١٤٣ر٠	١٣٩ر٥	ـ٢ر٥	—	—
المناجم والمحاجر	١٨ر٨	٢٢ر١	٣ر٣	١١١ر٨	٢ر٣
الصناعة	٣٧ر٢	٥٢ر٦	١٥ر٤	١٤١ر٤	٧ر١
الانشاء	٥١ر٤	١١٥ر٨	٦٤ر٤	٢٢٥ر٣	١٧ر٦
الكهرباء والغاز والمياه والمجارى	٧ر٨	٩ر٦	١ر٨	١٢٣ر١	٤ر٢
النجارة	٣٢ر٤	٣٧ر٢	٤ر٨	١١٤ر٨	٢ر٨
النقل والمواصلات والتخزين	٣٦ر٥	٥٠ر٦	١٤ر١	١٣٨ر٦	٦ر٨
الخدمات	١١٢ر٨	١٣٢ر٧	١٩ر٩	١١٧ر٦	٣ر٤
اجمالى العمالة	٤٣٩ر٩	٥٦٠ر١	١٢٠ر٢	١٢٧ر٣	٤ر٩

١٤ ـ المصدر : مسودة الخطة الخمسية الثانية : وزارة التنمية والتخطيط ـ مايو سنة ١٩٦٩ ـ المجلد الاول ـ الفصل الثالث صفحة ١٣

غير أن هذه الزيادة يجب أن يضاف اليها العدد الذى سيحل محل المنفصلين وهى خطوة فى الاتجاه الصحيح وقدرت أن هذه الزيادة وهى ١٢٠ر٢٠٠ ستكون مقسمة على أساس ١١٤ر١٠٠ من الرجال و ٦١٠٠ من النساء .

أما عرض العمل فقد ذكرت الخطة أنه سيكون على النحو التالى : [١٥]

زيادة فى القوة العاملة الوطنية	٦٥ر٠٠٠
من العاطلين عن العمل	٨ر٨٠٠
من العائدين الى الوطن	٦ر٢٠٠
من الاجانب	٤٠ر٢٠٠
المجموع	١٢٠ر٢٠٠

غير أن هذه الزيادة يجب أن يضاف اليها العدد الذى سيحل محل المنفصلين من العمل بسبب الوفاة أو العجز أو التقاعد ـ ولم تتعرض الخطة لهذا الفريق ـ غير أن المحاولة جرت فى هذا السبيل على يد الخبير الهندى أ. ت. ن. ناير خبير منظمة العمل الدولية فى تقريره عن مصادر القوى البشرية فى ليبيا خلال السنوات ٦٤ الى ٦٩ وقدر هذا الفريق بعدد ٣٩ر٩٢١ شخصا ـ فاذا اعتبرنا العدد المطلوب للاعوام القادمة مواز لهذا التقدير فمعنى ذلك أننا يجب أن نضيف مثل هذا العدد الى الزيادة فى الطلب فتكون القوة المطلوبة ١٦٠ر١٠٠ شخصا .

أى أن الخطة اعتمدت على العنصر الاجنبى فى سد أغلب النقص ولم تأخذ الخطة فى الحسبان ما تفقده القوة العاملة نتيجة لحالات الوفاة والاعتزال والمرض والعجز ولا يشمل الاعداد اللازمة لاحلال الليبيين محل الاجانب .

كما أن الخطة لم تأخذ فى اعتبارها التغير التكنولوجى الحادث على العمليات الصناعية أو الزراعية أو المكتبية ـ بل افترضت بقاءها على ما هى عليه فى الوقت الحاضر ـ وهذا معقول الى حد كبير .

الزراعة والغابات والصيد والاسماك :

تهدف سياسة الحكومة الى ايقاف هجرة القوى العاملة من الزراعة الى

١٥ ـ المصدر السابق : صفحة ١٥

قطاعات غير زراعية ـ وتبذل الحكومة جهدها للعمل على تطوير الزراعة وادخال الآلية اليها واستقرار السكان ومضاعفة الانتاج الزراعى واستغلال المياه الجوفية والاراضى الصالحة للزراعة على خير وجه ـ وعلى ذلك وبسبب الآثار المترتبة على التغيرات التى طرأت على التنمية الاجتماعية والاقتصادية ـ ولهذا فسيظل قطاع الزراعة يغذى القطاعات الاخرى باليد العاملة ـ قدرت الاحتياجات بحوالى ١٣٩ر٠٠٠ عاملا لعام ١٩٧٣ مقابل احتياجات العام الحالى وهى ١٤٣ر٠٠٠ عاملا ٠

المناجم ومقاطع الحجارة :

ينتظر أن ترتفع العمالة فى قطاع البترول بنسبة ١٤٪ خلال فترة الخمس سنوات القادمة ، الا أن ذلك الارتفاع يعتبر دون مستوى العمالة فى الماضى ـ وهذا راجع الى ادخال الاتوماتيكية فى الاعمال البترولية ـ وقد توقفت الشركات الحالية عن قبول موظفين جدد ٠

غير أنه من المتوقع حدوث زيادة كبيرة فى مجال مقاطع الحجارة بسبب التوسع المنتظر فى أعمال الانشاء ويقدر أن عدد العمال فى هذا المجال سوف يزداد بنسبة ٣٦٪ خلال الخطة الخمسية الثانية ٠

وعلى العموم ستزداد العمالة فى ميدانى المناجم والمحاجر من ١٨ر٨٠٠ سنة ١٩٦٨ الى ٢٢ر١٠٠٠ فى عام ١٩٧٣[١٦] ٠

الانشاء :

ستصل القيمة الاجمالية لاعمال الانشاءات خلال الخطة الخمسية الثانية الى ٨٣٤ر٢ مليون جنيه منها ٥٧٧ر٢ مليون جنيه فى القطاع العام و ٢٥٧ مليون جنيه فى القطاع الخاص ٠

ومن المتوقع أن ترتفع العمالة من العدد التقديرى عام ١٩٦٨ وهو ٥١ر٤٠٠ عامل الى ١١٥ر٨٠٠ عام ١٩٧٣ أى ٢ر٢ مرة[١٧] ٠

شركات الكهرباء والغاز والماء والمجارى :

أن الزيادة فى العمالة فى هذا القطاع ستكون من ٧ر٨٠٠ عام ١٩٦٨ الى ٩ر٦٠٠ فرد فى سنة ١٩٧٣ ٠

---

١٦ ـ نفس المصدر صفحة ٧

١٧ ـ نفس المصدر صفحة ٩

التجـــارة والبنـــوك :

ينتظر زيادة العمالة فى هذا القطاع من ٤٠٠ر٣٢ عام ١٩٦٨ الى ٢٠٠ر٣٧ عـــام ١٩٧٣

النقل والمواصـــلات والتخزين :

يتسم هذا القطاع بنموه السريع ويشكل النقـــل البرى ٧٥٪ من مجموع العمالة بالقطاع كله ـ أما بقية العمالة فهى ٧٪ للمواصلات و ٥ر٢٪ للنقل الجوى و ٥ر١٥٪ للتخزين ـ ومن المقدر أن يزداد مجموع العمالة بالقطاع من ٥٠٠ر٣٦ سنة ١٩٦٨ الى ٦٠٠ر٥٠ شخصا فى عام ١٩٧٣ يخص النقل البرى ١٣٠٠٠ من مجموع الزيادة كلها وهى ١٠٠ر١٤ شخص ٠

الخدمـــات التعليميـــة :

تقدر الزيادة فى ميدان الخدمات التعليمية خلال الخطة الخمســية بمقـدار ٣٠٠ر٨ شخصا بما فى ذلك ٦٠٠٠ مدرسا ٠

الخدمـــات الصـــحية :

تقدر احتياجات العمالة بمرافق الخدمات الطبيـــة والصـــحية علـــى أساس مشروعات الخطة الخمسية الثانية بمقدار ٤٨٢٠ شخصا اذ سينمـــو العـــدد من ٤٤٣٠ شخصا عام ١٩٦٨ الى ٢٥٠ر٩ شخصا فى عام ١٩٧٣ ٠

الاحتياجات حسب المهن :

أ ـ الفنيـــون والمشرفون :

تتطلب هذه الفئة مستوى من التعليم المهنى يتراوح بين الثانوى والجامعى وتضم المجالات المهنية التالية :

الهندسة ـ التدريس ـ الطب والصحة ـ الهندسة الزراعية الى غير ذلك وتقدر الاحتياجات بعدد ٣٥٠ر١٦ شخصا ٠

وباستثناء تدريب المعلمين فان التدريب المهنى مفتقر جدا والاحتياج واضح الى تدريب الفنيين فى المهن العالية كاستخراج البترول ـ الهندسة الميكانيكية ـ الهندسة المدنية ـ الهندسة الكهربائية والالكترونية ـ الهندسة الزراعية ـ هندسة المياه

ب ـ الموظفـــون الكتبـــة :

ان المؤهل المطلوب هو مستوى التعليم الاعدادى والثانوى وتبلغ الاحتياجات ١٠ر٢٠٠ شخصاً يستوعبون من خريخى المدارس .

حـ ـ العمـــال المهـــرة وشبه المهرة :

سوف يبلغ الطلب الاضافى على العمال المهرة وشبه المهرة فى الخطة الخمسية التالية حوالى ٩٤ر٠٠٠ شخصا من الفئات التاليـــة :

عمال البنـــاء	٣٩ر٢٠٠
ســائقى السيارات	١٨ر٨٠٠
عمـــال المنـــاجم	٣ر٦٠٠
المزارعين	٩ر٨٠٠
الورش والميكانيكا	٥ر٠٠٠
عمـــال الكهرباء	٢ر٠٠٠
الغزل والنســـج	٢ر٧٠٠
البـــاعة	٦ر٥٠٠
تصـــنيع الاغذية	١ر٦٠٠
المجمـــوع	٩٤ر٠٠٠

يقدر عدد الخريجين من المدارس المهنية ٢ر٨٢٠ شخصا ومن مراكز التدريب ٢٢٨٠ شخصا مما يمثل تقريبا ٥٪ من مجموع الاحتياجات .

وعلى ذلك فان جانبا كبيرا من هذا الطلب لا بد من اســتيفائه من التدريب أثناء العمل ـ غير أن مستلزمات هذا التدريب غير متوفرة ـ ولهذا تعتمد الخطة على الاستعانة بالعمال المهرة الاجانب بالقدر الذى تعجز عنه المرافق التدريبية عن مجارة الطلب .

ونعود مرة أخرى الى تقسيمات الاحتياجات الى الملتحقين الجدد بالقوة العاملة

فى الفترة ٦٩ ــ ١٩٧٤ مصنفة حسب المستويات العلمية فنرى الجدول التالى [١٨]

عدد الافراد	مســـتوى التعليـم
٥ر٤٤٥	من خريجى الجامعات
١٤ر٧٦٣	من مستوى الثانوية العامة
٢٣ر٧١٦	من الحاصلين على الشهادة الاعدادية
٤٤ر٩١٨	ممن أتموا تعليمهم الابتدائى
٧١ر٢٧٩	ادنى من الابتدائى
١٦٠ر١٢١	المجمـوع

ولنلقى نظرة أخرى على تقديرات المتخرجين من مختلف المســتويات خلال الفترة من ٦٩ ــ ١٩٧٤ لمقارنتها بالاحتياجات من العناصر المتعلمة خلال نفس الفترة كما يتضــح من التقديرات التالية :

العدد التقديرى للمتخرجين من مختلف أجهزة التعليم الى ١٩٧٤ (١٩)

المستوى التعليمى	الاحتياجات من المتعلمين	عدد الموجودين فى كل مرحلة	النقص
الشهادة الجامعية	٥ر٤٤٥	٤ر٢٢٣	ــ ١ر٢٢٢
الشهادة الثانوية	١٤ر٧٦٣	٨ر٨٠٢	ــ ٥ر٩٦١
الشهادة الاعدادية	٢٣ر٧١٦	٢٣ر٦٧٨	ــ ٣٨
المجمـوع	٤٣ر٩٢٤	٣٦ر٧٠٣	ــ ٧ر٢٢١

١٨ ــ مصادر القوى البشرية فى ليبيا والاحتياجات بالنسبة للتعليم والتدريب خــلال ١٩٦٤ ــ ١٩٧٤ اعداد أ.ن.ك ناير ــ وزارة العمــل والشــئون الاجتماعية صفحة ٢١

١٩ ــ المصدر السابق صفحة ٢٤

هذا مع فرض أن المتخرجين من التعليم الابتدائى سيكونون أكثر من الحاجة وكذلك الامر فى المستوى الادنى من التعليم الابتدائى .

ولا بد أيضا من التعرف على تقديرات التوزيع المهنى للافراد الجـدد حتى تحدد التسهيلات والامكانيات الواجب توافرها فى مجالى التدريب والتعليم .

التوزيـع المهنـى للافـراد الجـدد المنضـمين

الى القوة العاملة خلال ٦٩ ـ ١٩٧٤ (٢٠)

	الجـدد	النسبة المئوية
١ ـ أصحاب المهن العلمية والفنية ومن اليهم	١٠ر٢٤٣	٦ر٤
٢ ـ القائمون بالاعمال الادارية والتعيينية	٥ر٦٦٢	٣ر٥
٣ ـ المشتغلون بالاعمال الكتابية	١١ر٢٩٤	٧ر١
٤ ـ عمـال البيـع	٢ر٠٨٢	١ر٣
٥ ـ المزارعون وصيادو السمك	٤٧ر٧٣٤	٢٩ر٨
٦ ـ المشتغلون بأعمال التعدين والمحاجر	٦٧٧	٠ر٤
٧ ـ عمال النقل والمواصلات	٨ر٦٩٩	٥ر٤
٨ ـ أصحاب الحرف وعمال المصانع	٢٣ر٥٢٣	١٤ر٧
٩ ـ المشتغلون بالخدمات والرياضة والترفيه	٨ر٩٧٦	٥ر٦
١٠ـ العمـال العاديون	٤١ر٢٣١	٢٥ر٨
المجمـوع	١٦٠ر١٢١	١٠٠ ٪

ويجب أن نأخذ فى الاعتبار الملاحظات التالية :

الاولى : أنه لم يأخذ فى الحسبان التغيير التكنولوجى على العمليات الصـناعية وافتراض أن انتاجية العامل لا ينتظر أن يكون لها تأثير فى بحر ١٢عاما.

والثانية: أن المشتغلون بالاعمال الكتابية وكذلك عمال البيع سيستخدمون من مستوى التعليم الاعدادى والثانوى .

والثالثة: أن هذا التقدير بنى على مؤشرات فدخله كثير من التخمين ولا يخلو الامر من خطـأ .

٢٠ ـ المصدر السابق ١٧

التـــــدريب

الحـــاجة الى التـــدريب :

لقد اتضح من الفصل السابق أن ليبيا كانت ولا تزال تواجه مشكلة فى اليد العاملة ــ والمشكلة لم تكن مشكلة كم فقط بل كانت هى مشكلة الكم والنوع فى وقت واحد ــ فاذا تصورنا أن الرواج الاقتصادى الذى تعيش فيه البلاد منذ بداية الكشف البترولى وتوسيع القطاعات الاقتصادية سواء العامة منها أو الخاصة أدى الى زيادة هائلة فى الطلب على اليد العاملة وقد قابل هذا الطلب الضاغط خمولا وضعفا فى عرض اليد العاملة فضلا عن النقص الكبير فى كمية القوى العاملة ــ وزاد هذه المشكلة حدة عدة عوامل كما جاء فى بعض التقارير الرسمية منها :

١ ــ سياسة التوظف الحكومية .
٢ ــ ضعف الحافز الشخصى للعمل والانتاج .
٣ ــ انتشـــار الاميـــة .
٤ ــ ضعف سياسة التدريب التى تتبعها أجهزة الدولة .
٥ ــ سوء توزيع الامكانيات المدربة فى غير تخصصاتها .
٦ ــ سياسة المساعدات الاجتماعية التى كانت تتبناها الدولة حيث تقلل هذه المساعدات من الحوافز على العمل للكسب .

وقد أدى هذا الاختلال بين العرض والطلب الى ارتفاع متواصل للاجور مما زاد القوة الشرائية لدى الافراد فارتفعت بذلك الاسعار عامة وأسعار السلع المنتجة محليا على وجه خاص ــ عاكسة بذلك ارتفاعا فى تكاليف الانتاج ــ وتتم الملاءمة بين العرض والطلب باستيراد القوة العاملة من الخارج وعلى الاخص العمال المهرة ونظرا لصعوبة الاجراءات ودقتها فيما يختص بدخول القوى العاملة الـــى البلاد وخروجها منها فان مشكلة اليد العاملة تعتبر مختنقا رئيسيا فى التنمية الاقتصادية غير أن الموقف حاليا لا ينذر بوجود عجز فى الاعداد ولكن المختنق يكمن فى عرض غير متكافىء مع نوع الطلب ولا سبيل الى تخفيض خطورتها الا باعادة النظر فـــى السياسة التدريبية فى البلاد وهذا ما حدث ــ فان قطاعات التدريب الحكومية التى كانت مبعثرة بين أجهزة حكومية مختلفة قد وحـــدت تبعيتهـــا الى وزارة العمل

والشئون الاجتماعية بعد أن كانت متفرقة بين وزارة التربيـة والتعليـم ووزارة الصناعة ووزارة الزراعة ـ وخوطبت الامم المتحدة ومنظمة العمل الدولية ـ التى أوفدت خبراءها لوضع نظم التدريب المختلفة وعلى الاخص فى ميـدان التنميـة الصـناعية .

ولما كان العجز يقع أغلبه فى ذوى المستويات العالية من التدريب من المستويات الجامعية والثانوى والاعدادى فضلا عن ذوى الحرف الفنية فان العرض المتوقع منها سوف يصبح أصغر بكثير من الطلب المتوقـع وعلى الاخص فى مجـالات الطب والهندسة والاداريين والكتبة والعمل الفنى .

ويعتبر الرقم الذى ذكر قبلا (٣٣ر٥٠٦) عن الباحثين عن العمل بمثابة مورد كبير لسـد جـزء من النقص ـ منهـم ٢٩ر٣٥٤ يقعـون فى دائرة السـن من ١٥ ـ ٦٤ سنة ـ ولا شك أن هذه الحقيقة هى احدى المتناقضات ـ ولعل أكبر أسبابها هو نقص التدريب ـ وعدم توفر المهارات المطلوبة ـ هذا ومن المحسوس أيضا ضعف الانتاجية مما يؤدى الى البطالة المقنعة وعلى الاخص فى قطاعى الزراعة والخدمات .

ومن الملاحظ أيضا أن نسبة المدربين تدريبا كافيا من القوى العـاملة نسـبة ضئيلة بالرغم من أن النظام التعليمى تتسع قاعدته لتشمل نسبة عالية الا أن المراحل التالية يواجهها نقص كبير فى معاهد التدريب المختلفة من حيث كفايتهـا أو عـدد المنتسبين اليها أو عدد المدربين الذين يوظفون فى المكان المناسب .

امكانيات تدريب اليد العاملة :

كان من الممكن أن يستغل العدد الضـخم من الاطفال الذين لا يتجـاوزون المرحلة الابتدائية ويتركون الدراسة خلال المرحلة عن طريق تشجيع المعاهد التدريبية ونشر التعليم الحرفى والتدريب أثنـاء العمل تحت اشراف دقيق ـ فان الدورات التدريبية التى تنظمها الاقسام الحكومية المختلفة ومعاهد التدريب ذات البرامج الثابتة محدودة جدا لا تستوعب هذا العدد الكبير مـن الاطفال وينتج عن ذلك فقدان اجتماعى كبير ـ ولكن التدريب بوضعه الحالى يؤدى الى أرقام محدودة كما يتضح من الجدول الآتى وفيه عرض موجز للوضع الراهن بالنسبة للتـدريب فى شـتى المجالات .

جدول يبين القدرة التدريبية وعدد المتدربين والذين أتموا التدريب
مصنفين حسب المجال الذى تدربوا فيه (٢١)

مجال التدريب الرئيسى	عددمعاهد التدريب	القدرة التدريبية العدد المكن قبوله		عدد الذين يتلقون التديب فى جميع المراحل		عدد الذين أتموا مرحلة التدريب	
		١٩٦٦/٦٥	١٩٦٧/٦٦	١٩٦٦/٦٥	١٩٦٧/٦٦	١٩٦٥/٦٤	١٩٦٦/٦٥
الادارة	١	٦٠	٨٠	٤٩	٥٥	٣١	٣٧
الزراعـــة	٤	١٩١	٢٦٠	٢٥١	٣٠٥	١٢٠	١٣٥
التعليـــم	١٦	١١٩٥	١٣٨٥	٣٣١٧	٤٤٠٤	٤٦١	٤٢٠
الصناعة (الدورات الفنية)							
المعـــاهد	٨	٤٠٠	٤٥٤	٧٧٨	٨٤٧	١٣٤	١٥١
أثناء العمل		٧٨٢	٣٩٧	٧٨٢	٣٩٧	٢٤١	٥٣٢
الصناعة (الدورات التجارية)							
المعـــاهد	٤	٤٠٦	٣٧٦	٧٨٩	٩١٥	٢٤٢	١٩٠
أثناء العمل		٣٦	٢٩	٣٦	٢٩		٣٥
الصناعة (الحرف اليدوية)							
المعـــاهد	٨	٣٣٠	٤٧٩	٣٥٧	٤٤٦	٢٢٣	٢٧١
أثناء العمل		٤٧		٤٧			٢٦
الطب والصحة العامة	٤	١٠٧	١٠٦	١٧٣	١٥٨	٣٨	٤١
الخدمات الاجتماعية	٢	٣٠	٤٠	٥٢	١٠٦	—	—
ميادين أخرى	٧	٧١	١١٠	٦٢	١٢٥	٨٥	٩٢
المجمـــوع	٥٤	٣٦٥٠	٣٧١٦	٦٦٩٣	٧٧٨٧	١٥٧٥	١٩٣٠

٢١ ــ تقرير عن تدريب الايدى العاملة فى ليبيا خلال ١٩٦٥ ــ ١٩٦٦ اعداد قسم اليد العاملة بوزارة العمل والشئون الاجتماعية سبتمبر سنة ١٩٦٧ صفحة ٣

بلغ عـدد الطلاب الذين يتلقون التدريب فى مختلف المهن والحـرف عـام ٦٥ ـ ١٩٦٦ حوالى ٦٦٩٣ طالبا ـ فلم تكن القدرة التدريبية فى جميع معاهـد التدريب مستغلة على الوجه الاكمل اذ بقى حوالى ٢٠٪ منها بدون استغلال خلال تلك السنة وقد ارتفع عدد المتدربين خلال عام ٦٦ ـ ١٩٦٧ الى ٧٧٨٧ متدربا أى بزيادة معدلها ٣ر١٦٪ .

ويلاحظ أيضا أنه خلال عام ١٩٦٥ / ١٩٦٦ أتم حوالى ١٩٣٠ متدرب تدريبهم بنجاح بينما بلغ عدد الذين أتموا التدريب خلال العام الاسـبق ١٥٧٥ متدربا ـ فالزيادة وقدرها ٣٥٥ ترجع بصفة رئيسية الى ارتفاع عدد الذين أتموا التـدريب أثناء العمل خلال السنة ضمن برامج وزارة الصناعة .

واذا حاولنا التعرف على الجهات التى تتولى التدريب فنجد منها القطاعات التـالية :

مصلحة الاحصاء ـ المؤسسة الوطنية للتأمين الاجتماعى ـ معهد الادارة ـ الزراعة ـ التعليم ـ الصـناعة ـ الطب والصـحة ـ الخدمات الاجتماعية ـ دورات أخرى ـ التليفون ـ التلغراف ـ التمثيل والموسيقى .

اذا كانت الاحتياجات تصل الى ١٦٠ر٠٠٠ شخص والقـدرة على التدريب تصل الى ٤٠٠٠ فمعنى ذلك أننا نحتاج ٤٠ سنة بالمعدل الحالى .

بينما نحتاج الى ٤٠ر٠٠٠ فى العام اذن يجب أن تضاعف امكانيات التدريب الى عشرة أضـعاف .

ان للتدريب ـ خارج نطاق التعليم الرسمى ـ دور كبير فى تنمية المهـارات البشرية اللازمة للتقدم الاقتصادى ـ وبرامج التدريب على العمل التى تنظمهـا الجهات الحكومية المختصة والمؤسسات والشركات ثم نقابات العمـال تحقق على

الفور ارتفاعا ملحوظا فى انتاجية العمل وتهىء الفرصة لتحسين نوعية القوة العاملة بشرط أن تكون هذه البرامج جزءا من السياسة العامة التى تصنعها الدولة لتنمية القوة العـاملة .

تنمية المواهب الادارية :

لا شك أن تنمية المواهب الادارية هى حجر الزاوية فى أية تنمية اقتصادية بالعمل على تشجيع المدربين على تحمل مسئولياتهم فى تنمية الافراد وتتضمن هذه المسئولية اعداد البرامج لتدريب الافراد واعادة تدريبهم وحسن استخدام الموارد البشرية المدربة والمستخدمة بالفعل ـ وبذلك تصبح اجراءات التشغيل والتعيين وتعويض العمال ووسائل الاتصال جزءا لا يتجزأ من عملية تنمية القوة البشرية ـ فالحاجة ماسة الى المديرين الاكفاء والمدربين للقيام بمهمة تنسيق النشاطات المختلفة التى تقوم بها الهيئات الحكومية فى مجال تنمية وتطوير القـوة العـاملة وضمان اتساق هذه الانشطة مع غيرها من الاهداف الاستثمارية المخططة كما يساعدون على تقبل البيئة للتغيرات التكنولوجية السريعة والاستفادة منها بدلا من مقاومتها والحـد من آثارهـا .

هذا هو ما تفعله الجمهورية العـربية المتحـدة فى الوقت الحاضر فان برامج التدريب فى أجزاء الادارة العليا تتضمن تدريب القادة والمديرين .

تدريب التنفيذيين .

تدريب رؤساء الادارات .

تدريب الكفاية الانتاجية .

تدريب محاسبة التكاليف .

تدريب العلاقات الصناعية .

الخلاصـــــة

ان استثمار العنصر البشرى أمر على جانب كبير من الاهمية بالنسبة الـى التنمية الاقتصادية مثله فى ذلك مثل الاستثمار فى المشروعات الاخـرى كالكهرباء والمصانع والسكك الحديدية ـ ويواجه المخططون فى الدول النامية بصفة خاصة مشكلة صعبة فى قياس المعروض من القـوة العاملة ـ وكلما توافرت معـلومات ومقاييس أفضل لتقدير الموقف الحقيقى للموارد البشرية فى الدولة ـ زادت قدرة المخططين على اختيار أكثر السياسات ملاءمة لتنمية القوى العاملة فى المستقبل .

ولا شك أنه من واجب الدول النامية العمل على التوسع فى التعليم الابتدائى الالزامى ـ ثم الثانوى والمعاهد المخصصة ـ والواقع أن سلامة أى استراتيجية لتنمية القوى العاملة تتوقف على مستوى التطور الذى يصل اليه المجتمع .

وبتحديد أدق نستطيع الوصول الى التوصيات التالية :

أولا : أن هناك نسبة كبرى من السكان يدخلون ضمن غير العاملين اقتصاديا ـ ورأينا أن هذه النسبة تزيد فى ليبيا عن غيرها من البلدان وأنه يمكن أخذ هذه الفئات بالتعليم والتدريب لتأهيل عدد أكبر من العاملين .

ثانيا : أن العنصر النسائى لم يأخذ دوره بعد فى الحياة الاجتماعية كما يجب وأنه يمكن الاعتماد عليه فى المستقبل لسد النقص فى الميـادين التـى تخصص لها المرأة أو تتفق وطبيعتها .

ثالثا : أن القطاع الزراعى يمكن أن يزود القطاعات الاخرى باليد العاملة لو تحول هذا القطاع الى الزراعة العلميـة والتـى تعتمـد علـى الآلات أى زيادة استخدام رأس المـال capital deefening كما هو مثال فرنسا (زيادة نسبة معامل رأس المال / العمل) .

رابعا : أن الباحثين على العمل والعاطلين حاليا ترجع بطالتهم الى عدم امتهانهم

مهنة معينة ـ وأنهم يكونون احتياطيا لا بأس به سواء كانوا من المتعطلين الجدد أو الذين كانوا يعملون وفقدوا أعمالهم .

خامسا: أن البطالة المقنعة يجوز أن تكون مصدرا آخر للعمل باعادة تأهيل من تشعر الدوائر الحكومية ودوائر مصدر الاعمال بأنهم زائدون عن الحاجة أو أن خبراتهم ومهارتهم لا تتناسب والعمل الموكل اليهم .

سادسا: أن الحل الوحيد يكمن فى ايجاد الفرص للتدريب ولكنه التدريب الملائم للعمل المناسب فلا معنى من تدريب لاعمال غير مطلوبة ـ كذلك تعطى مشكلة الاجور انعكاساتها على طلب العمل ـ فان تحديد الحد الادنى على هذا المستوى العالى للعمل غير الماهر يرفع بالتالى مستويات الاجور للمهارة الفنية مما يزيد فى التكاليف الانتاجية .

أما احتياجات ليبيا من الطبقة العليا من الفنيين والخبراء فلا يمكن أن يحلها التدريب فى الوقت الحاضر ـ ولكننا نهتم حاليا بايجاد الحل لاستخدام الطاقات المعطلة أو التى لا تستخدم استخداما اقتصاديا ـ بل لا بد أن يكون التـدريب شاملا لاعداد العاملين للاعمال التى يقصدونها أو لاعادة التدريب اذا كانت مهاراتهم لم تعد تتفق ومسئوليات العمل الجديدة ـ وهذا هو أفضل أنواع العلاج لمشكلة ليبيا فالتقدم الاقتصادي يتطلب تحويرا فى الاعمال ويخلق بعض التوتر ولا بد من ايجاد المعادلة الصحيحة بين عرض العمل وطلبه .

وبسياسة حكيمة فى أمور اليد العاملة تهدف الى خلق المهارات وسيولة العمل يمكن حل مشاكل التنمية ورفع الدخول الحقيقية للمواطنين .

أضف الى ذلك أثر هبوب رياح التغيير فى عقد السبعينات . اننا نحتاج الى معلومات عن فرص العمل التى تسببها التغيرات التكنولوجية أو الانتقالية ـ مع معاونة العامل ماليا وفنيا حتى يلتحق بالعمل الجديد ـ ان الهـدف هو تحويل الخاملين اقتصاديا ليساهموا بدورهم وبطاقاتهم فى الاعمال الوطنية وأن نجعل ميدان العمل أكثر سيولة يتصف بسهولة الحركة والانتقال .

والثورة بمبادئها ومفاهيمها الاشتراكية ستعمل على تليبب المشروعات الاجنبية على قدر طاقتها كما أن جميع القطاعات سواء كانت القطاع العام أو الشركات أو المشروعات الخاصة ستلجأ الى تفضيل استخدام المواطنين ليحلوا محل العناصر الاجنبية التى تملأ كثيرا من الوظائف ذات المهارات المتخصصة .

ان تحريك هذه الطاقات المتعطلة ستقضى على مختنقات التنمية الاقتصادية التى تخلقها ندرة العمل الماهر كما ستقضى على مظاهر التضخم المالى ـ لان الاستثمار المالى فى مشروعات المستقبل سيجد العاملين فيتزايد الانتاج وينخفض التضخم ونستطيع الوصول الى المستوى المرغوب من التنمية الاقتصادية .

هذا هو التحدى الذى يواجهنا لعقد السبعينيات .

المراجع

١ ــ المجموعة الاحصائية مصلحة الاحصاء والتعداد طرابلس لسنوات ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ .

٢ ــ التعداد العام سنة ١٩٦٤ مصلحة الاحصاء والتعداد طرابلس .

٣ ــ احصائيات التعليم من سنة ١٩٦٠ الى سنة ١٩٦٦ وزارة التربية والتعليم .

٤ ــ تقرير المصرف الزراعى الوطنى سنة ١٩٦٨ .

٥ ــ تقارير مصرف ليبيا سنة ١٩٦٤ ــ ١٩٦٧ .

٦ ــ مسودات الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية وزارة التخطيط والتنمية.

٧ ــ مجلة دراسات فى الاقتصاد وادارة الاعمال .
المجلدات ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ من سنة ١٩٦٥ ــ سنة ١٩٦٨

٨ ــ تقارير وزارة العمل عن تدريب الايدى العاملة ١٩٦٥ ــ ١٩٦٦

٩ ــ تقرير وزارة الصناعة عن مراكز التدريب المهنى سنة ١٩٦٨

١٠ــ مصادر القوى البشرية فى ليبيا والاحتياجات بالنسبة للتعليم والتدريب خلال السنوات ٦٤ ــ ١٩٧٤ اعداد أ.ن.ك. ناير .

١١ــ تقرير البنك الدولى للانشاء والتعمير عن التنمية الاقتصادية فى ليبيا سنة ١٩٦٠